تعقبات ابن هطيل على ابن بابشاذ في كتابه عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللِّسان والقلم في الشُّروط النَّحويَّة في بعض المسائل النَّحويَّة

ماجد بشر عامر بن حيدرة *

الملخَّص

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضَّوء على تعقُّبا ت ابن هطيل اليمنيّ ابن بابشاذٍ في الشُّروط، التي وردت في كتاب عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، ودراسة هذه التعقُّبات، وترجيح القول الصَّائب فيها، ويكتسب هذا البحث أهمِّيَّةً لاعتنائه بموروثٍ علميٍّ لعلمٍ من أعلام النَّحو اليمنيّين، الذين لم يحظوا بالدِّراسة، وظلَّ تراثهم مغمورًا، يحتاج منَّا إلى عنايةٍ وبحثٍ.

وقد تناول البحث مسائل تعقُّبات ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ في الشُّروط، وقد جاء مخطَّط البحث في مقدِّمةٍ، جاء فيها التَّعريف بالبحث، والشَّرط، لغةً، واصطلاحًا، وثلاثة مباحثَ، أوَّلها التَّعقُّبات في المفاعيل، وفيه مسألتان: الأولى التَّعقُّب في المفعول فيه، والثَّانية: التعقُّب في المفعول له، والمبحث الثَّاني التَّعقُّبات في الحال، وفيه مسألتان: التَّعقُّب في شرط أنْ تكون الحال مشتقَّةً، والثَّاني: اشتراطه أنْ تكون الحال منتقلةً، والمبحث الثَّالث التَّعقُّبات في التَّمييز، وفيه ثلاث مسائل، الأولى: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مفردًا، والثَّانية: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مقدَّرًا بـ "مِن"، والثَّالثة: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مفسِّرًا لعددٍ أو مقدارٍ، وختِم البحث بخاتمةٍ تضمَّنت أهم نتائج البحث.

ومن أهم نتائج البحث إظهار مكانة ابن هطيلٍ اليمنيّ الذي أسهم في الحركة العلميَّة، كما يظهر قيمة شرحه لمقدِّمة ابن بابشاذٍ، وهو أحد الشُّروح اليمنيَّة، وظهر من خلال البحث تتبُّع ابن هطيلٍ لابن بابشاذٍ، واهتمامه بإبداء رأيه، وتوضيح موقفه من المسائل النَّحويَّة الواردة في المقدِّمة.

الكلمات المفتاحية: تعقُّب، الشَّرط، ابن بابشاذ، ابن هطيل.

*الباحث ماجد بشر عامر بن حيدرة طالب دكتوراة، كلِّيَّة الآداب، جامعة سيئون

Comments of Ibn Hatil's on Ibn Babshadh's *Umdat Dhawil al-Himmam* on Accountability in the Sciences of the Tongue and the Pen in the Grammatical Conditions in Some Grammatical Issues

Majid Bashar Amer bin Haidera*

Abstract

This research seeks to shed light on the critiques of Ibn Hatil al-Yamani on Ibn Babshadh regarding the conditions mentioned in his book *'Umda Dhuwi al-Himam 'ala al-Muhasaba fi 'Ilmay al-Lisan wa al-Qalam*. It aims to study these critiques and determine the most accurate opinions in them. This research gains importance due to its focus on a scientific legacy of one of the prominent Yemeni grammarians who have not received adequate scholarly attention, leaving their heritage obscure and in need of care and investigation. The research addresses the issues of Ibn Hatil's critiques of Ibn Babshadh concerning grammatical conditions. The research is structured into an introduction, which provides an overview of the study and defines the concept of "condition" (*al-shart*) both linguistically and terminologically, followed by three sections. The first section discusses critiques related to objects (*maf'ulat*), covering two issues: the critique regarding the object of place and time (*al-maf'ul fih*) and the critique regarding the object of purpose (al-maf'ul lahu). The second section examines critiques related to the circumstantial qualifier (*al-hal*), addressing two issues: the condition that the circumstantial qualifier must be derived (*mushtaqq*) and the condition that it must be transitional (*muntaqil*). The third section explores critiques related to the explicative (*al-tamyiz*), covering three issues: the condition that the explicative must be singular (*mufrad*), the condition that it must be estimable with "*min*," and the condition that it must explain a number or quantity. The research concludes with a summary of the most important findings. Among the key findings of the research is the demonstration of the stature of Ibn Hatil al-Yamani, who contributed significantly to the scientific movement. It also highlights the value of his commentary on Ibn Babshadh's introduction, which is one of the Yemeni commentaries. The research reveals Ibn Hatil's meticulous follow-up on Ibn Babshadh, his interest in expressing his opinions, and his clarification of his stance on the grammatical issues presented in the introduction.

Keywords: Critique; Condition (*al-shart*); Ibn Babshadh; Ibn Hatil.

* Seiyun University

المقدّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فتُعَدُّ دراسة مؤلَّفات الشخصيَّات العلميَّة وآثارها مِن الدراسات المجدية، ليس لأنَّها لمسةُ وفاءٍ حسب، وإنَّما لأنَّها توثيقٌ لعلومهم المتنوّعة، وَحِفظٌ لآرائهم المختلفة، وخِدمةٌ لتراث أمَّتهم، وتزداد الدِّراسةُ أهميَّةً إذا كان العالم مغمورًا أو نسيَه تاريخُ قُطْرِه وَقَصَّرَ في حقِّه أهلُ بلدِه، كما هو حالُ شخصيَّة هذه الدِّراسة!

وفي هذا البحث نلقي ضوءًا على تعقُّبات أحد نحويّي اليمن الذين لم يحظ تراثه بالاهتمام الذي يليق به، ومن هنا يكتسب هذا البحث أهمّيته، وسيكون البحث في تعقُّبات ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ في كتابه (عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللِّسان والقلم)، ويقتصر البحث على تعقُّباته في الشُّروط.

وقد تناول البحث مسائل تعقُّبات ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ في الشُّروط، وقد جاء مخطَّط البحث في مقدّمةٍ، جاء فيها التَّعريف بالبحث، والشَّرط، لغةً، واصطلاحًا، وثلاثة مباحثَ، أوَّلها التَّعقُّبات في المفاعيل، وفيه مسألتان: الأولى التَّعقب في المفعول فيه، والثَّانية: التعقُّب في المفعول له، والمبحث الثَّاني التَّعقُّبات في الحال، وفيه مسألتان: التَّعقُّب في شرط أنْ تكون الحال مشتقَّةً، والثَّاني: اشتراطه أنْ تكون الحال منتقلةً، والمبحث الثَّالث التَّعقُّبات في التَّمييز، وفيه ثلاث مسائل، الأولى: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مفردًا، والثَّانية: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مقدَّرًا بـ "مِن"، والثَّالثة: شرطه في التَّمييز أنْ يكون مفسِّرًا لعددٍ أو مقدارٍ، وختِم البحث بخاتمةٍ تضمَّنت أهم نتائج البحث.

وقد اتَّخذ البحث المنهج الوصفيّ منهجًا يسير عليه، فأذكر نصَّ ابن بابشاذٍ، وأعقبه بنصِّ ابن هطيلٍ، ثُمَّ أدرس المسألة، عارضًا أقوال النحويين فيها، مع تحليل نصوص العلماء، وتوجيهها، ومن ثمَّ ترجيح القول الذي يراه الباحث صوابًا، والتزم الباحث بذكر المصدر من دون معلوماته في الحاشية، وذكر المصادر والمراجع مع معلوماتها كاملةً في قائمة المصادر والمراجع.

ولعلَّ من أبرز نتائج البحث إظهار مكانة ابن هطيلٍ اليمنيّ الذي أسهم في الحركة العلميَّة، كما يُظهِر قيمة شرحه لمقدّمة ابن بابشاذٍ، وهو أحد الشُّروح اليمنيَّة، وظهر من خلال البحث تتبُّع ابن هطيلٍ لابن بابشاذٍ، واهتمامه بإبداء رأيه، وتوضيح موقفه من المسائل النَّحويَّة الواردة في المقدّمة.

وطئةٌ

التعقُّب لغةً:

قال ابن سيده: ((تَعَقَّب الْخَبَر": تتبَّعه)) عنِ الخَبَرِ: شَكَّ فيه، وعاد للسُّؤالِ عنه... وتَعَقَّبَهُ: طَلَبَ عَوْرَتَهُ أو عَثْرَتَهُ))[5]، و((تعقبَّ: راقب، فتَّش))[6]، و((تعقَّب على فلانٍ: صحَّح كلامه وعلَّق عليه))[7] و((التَّعقُّب: من تعقَّب، التَّتبُّع إظهار الخلل أو الخطأ، التَّعقيب: من تعقَّب، ما يثبته بعد التَّتبّعُ))[8].

[1]، وقال نشوانٌ: ((تعقَّبَ فلانٌ ما صنع فلانٌ: أي تتبّع أثره))[2]، و((وتعقَّب الخبر: تتبَّعه. ويقال: تعقبَّتُ الأمر إذا تدبَّرتُه. والتَّعقُّب: التَّدبُّر، والنَّظر ثانيةً))[3]، و((وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه. وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه))[4]، مرَّةً ثانيةً، ((وتَعَقَّبَهُ: أخَذَهُ بذَنْبٍ كان منه، و-

يتّضح ممَّا سبق في المعنى اللُّغويّ التعقُّب أنْ معنى التعقُّب هو الرُّجوع، والتَّدبُّر، والنَّظر، والعاقبة، وأخذ الإنسان بذنبه، والتعقُّب في بحثنا: تتبُّع الأمر، وتعقُّب العثرة، والعورة عند فلانٍ، فتعقُّب ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ هو تتبُّع أقواله وآرائه النَّحويَّة، والتَّعليق عليها، وإظهار الخلل فيها؛ ليصحَّحها.

الشَّرط لغةً:

الشَّرْط في اللُّغة: إلزام الشَّيءِ والتِزامه، جمعه شروطٌ[9]، والشَّرَط: العلامة، وجمعه أشراطٌ، ومنه أشراط السَّاعة: علاماتها[10].

الشَّرط في الاصطلاح:

وفي الاصطلاح: جاء عند الجرجانيّ في تعريف الشَّرط في الاصطلاح أنَّه ((تعليق شيءٍ بشيءٍ، بحيث إذا وُجِد الأوَّل وُجِد الثَّاني))[11]، وإذا عدِم الأوَّل عدِم الثَّاني، وقيل: إنَّه ((ما يتوقَّف عليه وجود الشَّيء، ويكون خارجًا عن ماهيَّته، ولا يكون مؤثِّرًا في وجوده))[12]، وقيل: ((ما يتوقَّف ثبوت الحكم عليه))[13]، وقيل: ((مَا يلْزم من عَدمه العَدَم، وَلَا يلْزم من وجوده وجودٌ، وَلَا عدَمُ ذَاته، وَيُقَال: مَا يتمُّ بِهِ الشَّيْء وَهُوَ خَارجٌ عَنهُ))[14].

وتظهر العلاقة بقويَّةً بين معنى الشَّرط اللُّغوي والاصطلاحي، فالمعنى اللُّغوي يدل على التزام الشَّيء، والمعنى الاصطلاحي يدلُّ على تعلُّق شيءٍ بشيءٍ، ففي المعنى الاصطلاحي التزامٌ، وتوقُّف وجود شيءٍ بوجود شيءٍ آخر.

المبحث الأوَّل: التعقُّبات في المفاعيل.

وفي هذا المبحث مسألتان:

المسألة الأولى: شرطه في المفعول فيه:

نصُّ ابن بابشاذٍ: قال ابن بابشاذٍ: ((والثَّالث يُذكر للبيان عن أيِّ زمانٍ، وأيِّ مكانٍ وقع فيهما الفعل، مثل: قمت يوم الجمعة أمام فلانٍ، ونحوه. وشرطه أنْ يكون متضمِّنًا معنى " في "))[15].

تعقُّب ابن هطيلٍ: تعقَّبه ابن هطيلٍ قائلًا: ((وفي قوله: " متضمِّنًا " ركَّةٌ؛ لأنَّه لو كان متضمِّنًا معنى " في " لبُني، فالصَّواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير " في "))[16].

تحرير المسألة:

لنصب الظرف شرطٌ عند النُّحاة، وقد اختلفت عباراتهم في هذا الشَّرط، ولهم في هذا مذاهب عدَّة:

الأوَّل: عبارة ابن جنّي أنَّه يُراد فيه معنى " في"[17]، وتابعه على هذا الثَّمانيني[18].

الثَّاني: تقدير معنى " في "، وهذا هو مذهب الحيدرة اليمني[19]، وابن الحاجب[20]، والرَّضي[21]، وأبي حيَّان[22]، وابن القوَّاس[23]، وابن هطيلٍ[24]، والإمام المهدي عليُّ بن صلاح[25]، والنِّيلي[26]، وهو مفهوم قول ابن هشامٍ في القطر، إذ يرى أنَّه منصوبٌ بعاملٍ على معنى " في " الظَّرفيَّة[27]، أي على تقدير "في".

الثَّالث: حوى معنى " في" وهذا قول ابن مالكٍ في الكافية الشَّافية، وشرح هذا القول بمقارنٍ لمعنى "في"، ومقارنٌ عنده أولى من تقدير "في"؛ لأنَّ تقدير "في" يوحي بجواز استعمال حرف الجرّ مع كلِّ ظرفٍ، وليس كذلك، فبعض الظُّروف لا يصحُّ تقدير "في" معها، نحو "عند"، لكنَّه مقارنٌ لها مادام ظرفًا[28].

الرَّابع: مضمَّن معنى " في "، وهو مذهب ثانٍ لابن مالكٍ في شرح التَّسهيل[29]، وتابعه ابنه[30]، وابن هشامٍ[31]، وابن عقيلٍ[32]، وابن بابشاذٍ[33]، والسُّيوطي[34]، وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذٍ.

ويرى أبو حيَّانٍ أنَّه يلزم من القول بالتَّضمين أنْ يكون الظَّرف مبنيًّا؛ لأنَّه تضمَّن معنى الحرف "في"، وهذا خلاف قول النَّحويين الذين يقولون إنَّ الظَّرف على تقدير " في "، ويرى أنَّ ابن مالكٍ فرَّ من القول بتقدير " في "؛ لأنَّه لا يلزمه من القول بالتَّضمين الجمع بين المتضمِّن والمتضمَّن، ووجد بعض الظُّروف لا يقدَّر فيها الحرف " في "، فوقع في القول بالتَّضمُّن الذي يلزم منه بناء الظَّرف، وقول النُّحاة بتقدير " في " لا يلزم منه دخولها على الظَّرف، فكم من مقدَّرٍ لا يلفظ به، نحو: الفاعل المستتر وجوبا في قولنا: اضربْ[35]. ورأى الشَّاطبيُّ أنَّه كان من حقِّ ابن مالكٍ أنْ يجتنب عبارة " ضمِّن معنى في " إلى عبارةٍ لا تُفهِم معنى البناء، فيقول مثلا: " أُفهِما في "، أو " أُفهِما معنى في"[36].

ودافع ناظر الجيش عن ابن مالكٍ ومن تبعه في القول بتضمين الظَّرف معنى " في " بأنَّه لا يلزم من قولهم بناء الظَّرف كما بُنيت أسماء الاستفهام وأسماء الشَّرط، فأسماء الاستفهام والشَّرط ضُمِّنت معنى الحرف حال وضعها؛ فبُنيت، فالتَّضمين حاصلٌ لها قبل التَّركيب، أمَّا الظَّرف فضمِّن معنى " في " بعد التَّركيب، فهو مضمَّنٌ معنى الحرف بانضمام العامل في التَّركيب إليه، فكأنَّما الذي تضمَّن معنى الحرف هنا إنَّما هو مجموع الكلمتين، وليس الظَّرف وحده، والذي يدلُّ على هذا أنَّه لا يُنسب إلى الاسم المتضمِّن المذكور حتى يكون ظرفًا منصوبًا، ولا يكون منصوبًا إلا بانضمام العامل إليه، ولا ينسب التضمُّن إلا إلى مجموع الكلمتين، والدَّليل على أنَّ ابن مالكٍ لم يُرد بالتَّضمين ما فهمه معارضوه أنَّه عبر عنه في الكافية بـ "حوى"، ولم يعبِّر بالتَّضمين، فعلم أنَّه لم يرد معناه، وشرح قوله " حوى" بالمقارنة، وهذا يدلُّ على أنَّه لم يرد التَّضمين المتعارف عليه عند النُّحاة[37]. ورأى مثل هذا يس العليمي ناقلا عن اللقاني بأنَّ المقتضي للبناء في أسماء الاستفهام وغيرها تضمُّنها معنى الحرف وضعًا، والتَّضمين في الظَّرف عارضٌ عند التَّركيب[38].

وأجاب الشَّاطبيُّ عن الاعتراض على ابن مالكٍ في قوله تضمَّن معنى " في " بأنَّ تضمين معاني الحروف على ضربين:

الأوَّل: تضمينٌ في أصل الوضع، وهو أنْ يكون الاسم وذع في أصله ليدلَّ على معنى الحرف، وهذا هو التَّضمين الموجب للبناء.

الثَّاني: تضمينٌ طارئٌ على الاسم بعد وضعه غير مضمَّن معنى حرفٍ، وأسماء الزَّمان والمكان موضوعةٌ للدَّلالة على معاني الأسماء مثل غيرها من أسماء الأجناس، فلمَّا أرادوا الدَّلالة على وقوع الفعل في الزَّمان أو في المكان ضمَّنوا الظَّرف ذلك حالة التَّركيب، فالتَّضمين حصل بعد استقرار الدَّلالة الإفراديَّة، وهذا ليس بموجبٍ للبناء، كما لم يكن افتقار المقادير والمكاييل إلى ما يفسِّرها موجبًا لبنائها، وكذا جعلهم الإضافة مضمَّنة معنى اللام أو مِنْ لم يكن موجبًا للبناء؛ لأنَّ البناء عارضٌ[39].

ويرى الخضري أنَّ معنى تضمُّنه له إشارته إليه؛ لأنَّ الحرف مقدّرٌ في الكلام، وإنْ كان لا يجوز التَّصريح به في بعض الظُّروف، ولذا أُعرب الظَّرف؛ لأنَّ الحرف يؤدِّي معناه محذوفًا، لا أنَّ معناه انتقل إلى الظَّرف، وصار الحرف غير منظورٍ إليه، كما يُنظر للهمزة التي ضُمِّن معناها اسم الاستفهام فبُني لذلك[40]، وهو في هذا متابعٌ للصَّبَّان[41].

التَّرجيح:

يرى الباحث أنَّ تعقُّب ابن هطيلٍ صحيحٌ، فأكثر النَّحويِّين على القول بتقدير " في"، وهو قول غير معارَضٍ، وقول ابن بابشاذٍ الذي تابع فيه ابن مالكٍ

معارَضٌ، فلو كانت "في" مقدَّرةً لم يجز الجمع بين " في " والظَّرف؛ لأنَّه يلزم على هذا الجمع بين المتضمِّن والمتضمَّن، وهذا لا يجوز، ألا ترى أنَّه لا يُجمع بين " مَنْ " الشَّرطيَّة وبين أداة الشَّرط " إنْ " المتضمِّنة معناها، وفي باب الظَّرف يجوز الجمع بين الظَّرف و " في " تقول: جئتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، وهذا يدلُّ على بطلان التَّضمُّن[42].

المسألة الثَّانية: شرطه في المفعول له:

نصُّ ابن بابشاذٍ: قال ابن بابشاذٍ: ((وشرطه أنْ يكون مصدرًا من غير لفظ الأوَّل، مقدَّرًا باللام، عذرًا لفعلك، وجوابًا لقائلٍ قال: " لم فعلت"))[43].

تعقُّب ابن هطيلٍ: قال ابن هطيلٍ: ((واعلم أنَّ العبارة السَّديدة أنْ يقال: وشرط نصبه تقدير اللام، وإنَّما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنًا له في الوجود، كما في المثالين المذكورين، فإنْ لم يكنْ كذلك لم تُحذف، نحو: " جئتك لإكرامك لي" و " وصلت لسيري أمسِ"))[44].

تحرير المسألة:

يشترط النَّحويُّون شروطًا لنصب المفعول له، هي[45]:

الأوَّل: أنْ يكون مصدرًا، فإنْ لم يكن مصدرًا وجب جرُّه باللام، نحو: جئتك للسَّمن.

الثَّاني: أنْ يكون من غير لفظ الفعل، فإنْ كان من لفظه، فهو مفعولٌ مطلقٌ، نحو: جئتك مجيئًا.

الثَّالث: أنْ تكون اللام مقدَّرةً، فإنْ ظهرت، وجب جرُّه بها، نحو: زرته لقضاء حقِّه.

الرَّابع: أنْ يكون عذرًا لفعلك، أي تعليلًا له، أي هو الحامل لك على الفعل، نحو: جئت إكرامًا لك.

الخامس: أنْ يكون جوابًا لقائل: لمَ فعلت؟

السَّادس: أنْ يكون مقارنًا للفعل في الزَّمان، فلا يجوز: أكرمتك أمسِ طمعًا غدًا في معروفك.

السَّابع: أنْ يتَّحد مع الفعل في الفاعل، نحو: جئتك إكرامًا لك، فإذا اختلف فاعلهما جُرَّ باللام، نحو: أكرمتك لإجلال زيدٍ.

الثَّامن: أنْ يكون من أفعال القلوب، فلا يجوز جاء زيدٌ قراءةً للعلم.

التَّاسع: أنْ يكون أعمَّ من الفعل، فقولنا: زرتك رغبةً في معروفك، نجد الرَّغبة يجوز أنْ تكون علَّةً للقصد وغيره، ذكر هذا ابن معطٍ في الفصول الخمسين[46].

التَّرجيح:

يظهر للبحث أنَّ عبارة ابن هطيلٍ التي تعقَّب بها ابن بابشاذٍ هي عبارة ابن الحاجب نفسها[47]، والشُّروط التي ذكرها ابن بابشاذٍ في عبارته ذكرها أكثر النُّحاة؛ لذا يرى البحث عدم توجُّه تعقُّب ابن هطيلٍ، وليس في عبارة ابن بابشاذٍ خروجٌ عمَّا قاله النُّحاة في شروط نصب المفعول له، وكأنَّ كلام ابن هطيلٍ في هذه المسألة شرحٌ لكلام ابن بابشاذٍ، وليس تعقُّبًا عليه.

المبحث الثَّاني: شرطه في الحال.

نصُّ ابن بابشاذٍ: قال ابن بابشاذٍ: ((وشرطه أنْ يكون نكرةً، مشتقَّةً، تأتي بعد معرفةٍ، قد تمَّ الكلام دونها، مقدَّرةً بفي، منتقلةً))[48].

تعقَّب ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ في شروط الحال في موضعين:

المسألة الأولى: اشتراط ابن بابشاذٍ أنْ تكون الحال مشتقَّة، فقال:

((وقال ابن الحاجب: كلُّ ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ وقوعه حالًا، نحو: " هذا بُسرًا أطيب منه رُطَبًا"، أي: فإنَّ " بسرًا " و "رُطَبًا" حالان وليسا مشتقَّين))[49].

تحرير المسألة:

اشترط جمهور النُّحاة في الحال أنْ تكون مشتقَّةً[50]، فممَّن قال باشتقاقها: ابن بابشاذٍ، من حيث كانت صفةً معنويَّةً، وحقُّ الصِّفة أنْ تكون مشتقَّةً[51]، وإنَّما كانت مشتقَّةً لأنَّها صفةٌ، والأصل في الصِّفة أنْ تكون بالمشتقِّ، فإنْ ورد ما يظهر أنَّه حالٌ جامدةٌ، فهو في معنى المشتقِّ[52]، وتبعه السِّيد البطليوسي، وألزم كونها مشتقَّةً؛ لأنَّها صفةٌ معنويَّةٌ، وهي لا تكون إلا بالمشتقِّ، فإن لم تكن الحال مشتقَّةً فهي في حكم المشتقِّ؛ لأنَّها تنوب عن المشتقِّ[53]، ووافقهم ابن الدَّهَّان، فرأى أنَّها مشتقَّةٌ؛ وذلك لأنَّها صفةٌ، والصِّفة لا تكون إلا مشتقَّةٌ[54]، ومَّن قال باشتقاقها السُّهيلي فقد رأى أنَّها لا تكون إلا مشتقَّةً من فعلٍ، وقد تجيء غير مشتقَّةٍ، لكنها في معنى المشتقِّ[55]، ورأى مثل رأيه هذا الحيدرة اليمنيُّ، فرأى أنَّ من شروطها أنْ تكون مشتقَّةً أو واقعةً موقع المشتقِّ،[56]، وأوجب العكبري كونها مشتقَّةً؛ لأنَّها صفةٌ، وحقُّ الصِّفة الاشتقاق، فإن وقع الجامد في الكلام حالًا، فيحمل على المعنى[57]، وتبعهم الشَّلوبين[58]، ويرى صاحب المستوفى أنَّ الحال ينبغي أنْ تكون مشتقَّةً أو في معنى المشتقِّ؛ لأنَّها دالَّةٌ على الهيئة[59]، وتبعهم ابن عصفورٍ الذي يرى أنَّها يشترط فيها أنْ تكون مشتقَّةً أو ما في حكمها[60]، ورأى مثل رأيهم ابن فلاحٍ اليمنيُّ الذي يرى أنَّها لا بدَّ من أنْ مشتقَّةً من اسم فاعلٍ أو مفعولٍ أو صفةٍ مشبَّهةٍ؛ لأنَّها صفةٌ في المعنى، والصِّفة لا تكون إلا مشتقَّةً[61].

وخالفهم جماعةٌ من النَّحويِّين، ورأوا أنَّه لا يُشترَط الاشتقاق في الحال[62]، ومنهم ابن الحاجب، الذي قرَّر أنَّ كلَّ ما دلَّ على هيئةٍ يصحُّ وقوعه حالًا[63]، وإنَّما يصحُّ وقوع كلِّ ما دلَّ على هيئةٍ حالًا، وإنْ لم يكن مشتقًّا لأنَّه قائمٌ بمعنى الحاليَّة؛ ولذا لا يحتاج إلى اشتراط الاشتقاق في الحال، ولا أنْ نتكلَّف الاشتقاق مع استقلال ما يدلُّ على الهيئة[64]، وتبع أبو الفداء ابن الحاجب في قوله هذا[65]، وممَّن يرى هذا الرَّأي ايضًا ابن مالكٍ[66]، والرّضي[67]، وابن القوَّاس، وقد رأى أنَّ الخلاف في هذا لفظيٌّ[68]، وتبعهم أبو حيَّانٍ، وعلَّل مجيئها مشتقَّةً وغير مشتقَّةٍ بأنَّها لما كانت خبرًا في المعنى، والخبر يأتي مشتقًّا وغير مشتقٍّ، جاءت الحال كذلك[69]، وتبعهم ابن هشامٍ[70]، وذكر ابن قيِّم الجوزيَّة أنَّ الحال يغلب عليها أنْ تكون وصفًا منتقلًا، يتصوَّر الذِّهن تجدُّده وزواله، لكنَّ هذا ليس بلازمٍ، بل قد تأتي الحال جامدةً[71]، وتبعهم الإمام المهدي صلاح بن علي[72]، وابن هطيلٍ، وقوله الذي تعقَّب به ابن بابشاذٍ هو قول ابن الحاجب.

ومن يرى من النَّحويِّين أنَّ الحال في الغالب تكون مشتقَّة، لكنه ليس بلازمٍ، ويرون أنَّه يُغتفَر في الحال من الجمود ما لا يُغتفَر في النَّعت؛ لأنَّها أشبه بالخبر، ويسمِّيها سيبويه خبرًا[73]، ومن المواضع التي ورد فيها الحال غير مشتقٍّ[74]:

الأوَّل: أنْ تكون موصوفةً، وتسمَّى الحال موطِّئةً، نحو قوله تعالى: (فتمثل لها بشرا سويا).

الثَّاني: أنْ تدلُّ على مفاعلةٍ، نحو: بايعته يدًا بيدٍ

الثَّالث: أنْ يكون مقدَّرًا قبله مضافٌ، نحو: وقع المصطرعان عدلي عيرٍ.

الرَّابع: أنْ يدلَّ على تقسيمٍ وترتيبٍ، نحو: تعلمت الحساب بابًا بابًا.

الخامس: أنْ تدلَّ على سعرٍ، نحو: بعته الشاءَ شاةً بدرهمٍ.

السَّادس: أنْ يكون دالًا على نوع وأصالة الشيء، نحو: هذا خاتمك حديدًا.

السابع: أنْ يكون دالًا على طورٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رُطَبًا.

الثّامن: أنْ يدلَّ على تشبيه، نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، أي مشبهًا أسدًا.

التَّاسع: أنْ يدلَّ على تفضيل على غيره، نحو: زيدٌ طفلًا أجلُّ من خالدٍ كهلًا.

التَّرجيح:

يرى الباحث أنَّ الخلاف بين النُّحاة في هذه المسألة لفظيٌّ، كما ذكره ابن القوَّاس[75]، ويرى البحث صحَّة تعقُّب ابن هطيلٍ؛ لأنَّ الاشتقاق في الحال ليس بلازمٍ عند العرب، بل قد يأتي الحال جامدًا[76]، وشواهد هذا كثيرةٌ في كلام العرب، وإنَّما قلنا إنَّ الحال لا يشترط فيها الاشتقاق لأنَّها إخبارٌ، والخبر لا يشترط فيها الاشتقاق باتفاقٍ، وكذا ما كان في معنى الخبر لا يُشترط له اشتقاقٌ[77]، ومجيء الحال في كثير من الكلام العربي جامدةً يُفهم منه أنَّ قول النَّحويّين إنَّ الحال يجب أنْ تكون مشتقَّةً معناه أنَّ ذلك هو الغالب فيها، لكنَّه ليس بلازمٍ[78].

المسألة الثَّانية: اشتراط ابن بابشاذٍ أنْ تكون الحال منتقلةً، فتعقَّبه ابن هطيلٍ فقال:

((وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يجوز الانتقال في المؤَكَّدة، نحو: چ گ گ گ گ ں چ[79]، نعم، يلزم غيرها في الغالب، احترزت من نحو: دعوت الله سميعًا، وشبهه))[80].

تحرير المسألة:

يرى بعض النحويّين أنَّ الحال تكون منتقلةً؛ ؛ وممَّن يرى ذلك ابن بابشاذٍ، والعلَّة عنده في كونها منتقلةً، انَّها هيئة الفاعل والمفعول، والهيئات تتغيَّر؛ لكونها معاني حادثةً، أحوالها متصرِّفةٌ[81]، غير لازمةٍ، فلا تأتي إلا منتقلةً، أو مقدَّرةً بالمنتقل، أو موطِّئةً للمنتقل[82]، وتبعه البطليوسي، وحكم بكونها منتقلةً؛ لأنَّ حال صاحبها مختلفٌ، ولذا سمِّيت حالًا، فإنْ لم تكن منتقلةً، فهي في حكم المنتقل[83]، ووافقهم ابن الدَّهَّان فرأى أنَّها منتقلةً؛ وذلك لأنَّها ليست صفةً للذَات، وإنَّما هي صفةٌ فعليّةٌ، ولا تكون غير منتقلةٍ إلا إذا كانت مؤَكِّدةً[84]، وألزم العكبري كونها منتقلةً؛ لأنَّها في معناها خبر، والخبر يتجدَّد[85]، ويرى ابن عصفورٍ أنْ تكون الحال منتقلةً، أي غير لازمةٍ لصاحبها، أو في حكم المنتقلة[86]، ويرى ابن فلاحٍ أنَّ الأصل في الحال الانتقال؛ لأنَّها صفة هيئة الفاعل والمفعول، وهذان يكونان على صفاتٍ مختلفةٍ[87]، ونقل ابن عقيلٍ قول بعضهم أنَّ الحال لا تكون إلا منتقلةً أو شبهها[88]، وتبعهم خالد الأزهري، فرأى أنَّ الأصل في الحال أنْ تكون منتقلةً؛ لأنَّها مأخوذةٌ من التَّحوُّل، وهو التنقُّل، ومجيئها ثابتةً قليل[89].

ويرى قسمٌ آخر من النَّحويّين أنَّ الحال تكون منتقلةً وغير منتقلةٍ، ومنهم ابن يعيشٍ الذي رأى أنَّ الحال على ضربين: الأوَل ما كان منتقلًا، وهو ما كانت الصِّفة فيه غير لازمةٍ، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، فراكبًا حال منتقلةٌ؛ لأنَّ الرُّكوب ليس صفةً ثابتةً لزيدٍ، وإنَّما هي صفةٌ له في حالة المجيء، والضَّرب الثَّاني: ثابتٌ غير منتقلٍ، يذكر توكيدًا للخبر وتوضيحًا له، نحو: زيدٌ أبوك عطوفًا، فقولنا: "عطوفًا" حالٌ، وهي صفةٌ لازمةٌ للأبوَّة[90]، ويرى الشَّلوبين أنَّه ليس من شرطها كونها منتقلةً إلا أنْ تكون غير مؤَكِّدةٍ، فأمَّا إذا كانت مؤَكِّدةً فقد تكون غير منتقلةٍ[91]، ويرى صاحب المستوفى أنَّ الحال ما يثبت فلا

يزول، نحو قوله تعالى: چ گ گ گ گ ں چ[92]، ومن الحال ما يكون زمانه أقصر من زمان ما هو له، وهذا القصور يكون على ضربين: الأوَّل قصورٌ في المعنى، نحو: قوله تعالى: چ پ پ پ چ [93]، فهذا لا يخرج عن الشيخوخة مادام حيًّا، وإن لم يكن قبل ذلك شيخًا، وإمَّا أنْ يكون القصور في المستقبل، نحو: جاءني زيدٌ صبيًّا، فالصِّبا يزول بعد مدَّةٍ، إمَّا أنْ يكون القصور في المعنى والمستقبل معًا، نحو: جاء زيدٌ راكبًا[94]، ويرى ابن أبي الرَّبيع أنَّ الانتقال في الحال ليس لازمًا[95].

ويرى ابن بابشاذ أنَّ ما جاء من الكلام فيه الحال غير منتقلةٍ، فإنَّما هو على ضربين:

أحدهما: أنَّ هذه الأحوال لم تقع بين إيجابٍ ونفيٍ، فقولنا: جاء زيدٌ ضاحكًا، ليس فيه دليلٌ على أنَّه لا يأتي إلا على هذه الصِّفة، بل قد يأتي عابسًا، وإذا قلنا: لم يجيء زيدٌ إلا ضاحكًا، لم يحتمل إلا وجهًا واحدًا، وكذلك قولنا: دعوت الله سميعًا، ولا يكون إلا سميعً.

وثانيهما: أنَّ الأحوال فضلةٌ في الخبر، فكما أنَّ الأخبار قد تكون مؤكِّدةً، فكذلك قد تأتي الأحوال مؤكِّدةً[96].

وذكر بعض النَّحويِّين مواضع تكون الحال فيها وصفًا ثابتًا، وهي إذا كانت مؤكِّدةً، نحو: زيدٌ أبوك عطوفًا، أو كان عاملها دالًا على تجدُّد، نحو: خلق الله الزَّرافة يديها أطولَ من رجليها، وإن لم تكن كذلك وجب كونها منتقلةً[97].

التَّرجيح:

يرى الباحث صحَّة تعقُّب ابن هطيلٍ؛ لأنَّ الحال لا يشترط فيها الانتقال، وإنَّما قلنا إنَّ الحال لا يشترط فيها الانتقال لأنَّها إخبارٌ، والخبر لا يشترط فيها الانتقال باتِّفاقٍ، وكذا ما كان في معنى الخبر لا يُشترط له انتقالٌ[98]، ومجيء الحال في كثيرٍ من الكلام العربي ثابتةً يُفهم منه أنَّ قول النَّحويِّين إنَّ الحال يجب أنْ تكون منتقلةً معناه أنَّ ذلك هو الغالبٌ فيها، لكنَّه ليس بلازمٍ[99]، فالغالب على الحال الانتقال، لكن لا يلزم ذلك، فقد تأتي الحال ثابتةً، وهذا يدفع قول ابن هطيلٍ.

مبحث الثَّالث

شرطه في التَّمييز

نصُّ ابن بابشاذٍ: قال ابن بابشاذٍ: ((والسَّابع يُذكر للبيان والتَّفسير والتَّبيين للجنس، وشرطه أنْ يكون نكرةً، جنسًا، مفردًا، مقدَّرًا بمِن، مفسِّرًا لمعدودٍ أو موزونٍ أو مكيلٍ أو ممسوحٍ أو مقدَّرٍ بالممسوح أو لشيءٍ مبهمٍ))[100].

لابن هطيلٍ على شرط ابن بابشاذٍ في التَّمييز ثلاث تعقُّباتٍ:

المسألة الأولى: اشتراط ابن بابشاذٍ الإفراد في التمييز:

نصُّ ابن هطيلٍ: قال ابن هطيلٍ: ((وهذا لا يلزم، بدليل أنَّك تقول: عندي قنطارٌ أثوابًا، وقال الله تعالى: چ گ گ چ[101]))[102].

تحرير المسألة:

لم يجوِّز الصَّيمريُّ كون التَّمييز جمعًا إلا في موضعٍ يلتبس فيه الواحد بالجمع، نحو: زيدٌ أفرهُ منك عبيدًا، فلا يجوز أنْ تقول أفرهُ منك عبدًا، وأنت تريد الجمع[103]، وتابع ابن بابشاذٍ الصَّيمري فقال باشتراط الإفراد في التَّمييز، وعلَّل ابن بابشاذٍ اشتراطه الإفراد في التَّمييز كونه مستغنيًا بالمفرد عن الجمع[104]، ومعنى قوله هذا أنَّ التَّمييز لا يردُ جمعًا، وهذا ما تعقَّبه ابن هطيلٍ، وتابع ابنُ الخبَّاز ابنَ بابشاذٍ فرأى أنَّ من صفات التَّمييز أنْ يكون مفردًا؛ لأنَّه أخفُّ من الجمع، والتبيين يحصل بالواحد[105]، وتابع ابنُ الخشَّاب أيضًا ابنَ بابشاذٍ، فرأى

أنَّ التَّمييز هو الاسم المفرد النكرة المنصوب، وساق على هذا أمثلةً جاء التَّمييز فيها كلِّها مفردًا[106]، ويرى الحيدرة اليمنيُّ أنَّ شرطه أنْ يكون مفردًا؛ لأنَّه وضع للاختصار، فصار كالمثَل لا يجوز تغييره بإضافةٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ في الغالب[107].

ورأى فريقٌ من النُّحاة خلاف ما قاله ابن بابشاذٍ ومن تبعه، فذكر ابن السَّرَّاج أنَّ التَّمييز يجوز جمعه وإفراده، تقول: طبتم بذلك نفسًا، وطبتم أنفسًا[108]، وشرح ابن بابشاذ متى يكون التَّمييز مفردًا، ومتى يكون جمعًا، فأوجب إفراده إذا كان بعد عددٍ، فإنْ وقع بعد غير العدد جاز جمعه، ومثَّل له بالآية التي ذكرها ابن هطيلٍ في تعقُّبه، وهي قوله تعالى: چ ﮒ ﮓ چ [109]، وجاز جمعه في هذه الآية؛ ليدلَّ على أنَّ خسارتهم من جهاتٍ شتَّى، لا من جهةٍ واحدةٍ[110]، ويرى ابن يعيش أنَّ التمييز يكون مفردًا ويكون جمعًا، فإذا وقع بعد عددٍ وجب كون التمييز مفردًا؛ لأنَّ العدد دلَّ على الكمِّيَّة، نحو: عندي عشرين ثوبًا، فلا حاجة إلى بيان نوع ذلك المبلغ، ويجوز الإفراد والجمع في التَّمييز إذا وقع تمييزًا لغير العدد، نحو: هو أفره منك عبدًا، يجوز الإفراد والجمع: لاحتمال أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعبيدٌ، فإذا قلت: هو أفره منك عبيدٍا، دلَّ على معنيين، النَّوع، وعلى الجماعة[111].

ورأى الشلوبين أنَّ التَّمييز إذا كان عن تمام الاسم، وكان ممَّا يختلف لفظه في إفراده وتثنيته وجمعه، وجبت المطابقة بين التَّمييز والمميَّز، نحو: عندي مثله رجلًا، وعندي مثله رجالًا، والذي لا يختلف لفظه في الإفراد والجمع، أفرد التَّمييز، نحو" عندي رطلٌ زيتًا، وعندي رطلين زيتًا، وعندي أرطالٌ زيتًا، أمَّا تمييز العدد فيجب إفراده، نحو عندي عشرين درهمًا[112].

وشرح ابن الحاجب حالات إفراد التَّمييز ومطابقته للمميَّز، بأنَّ تمييز النِّسبة إذا كان اسم جنسٍ، كان مفردًا، نحو: حسن زيدٌ عسلًا، فإنْ أردت الأنواع طابق التَّمييز المميَّز في الإفراد والتَّثنية والجمع، وإن كان تمييز النِّسبة غير جنسٍ، وجب مطابقته للمميَّز، نحو: طاب زيدٌ أبًا، إذا قصدت أوَّته لابنه، أو أردت أبوَّة أبيه خاصةً له، فأنْ أردت أبوَّة آبائه له، قلت: حسن زيدٌ آباءً، وحسن زيدٌ دارًا، إذا أردت دارًا واحدةً، فإنْ أردت دارين قلت: حسن زيدٌ دارين، وفي الجمع: حسن زيدٌ دورًا، وأمَّا تمييز المفرد، فيفرد إنْ كان جنسًا، إلا أنْ يُقصَد الأنواع، فيُثنَّى ويجمع، مثال الذي يفرد: عندي رطلٌ زيتًا، ومثال الذي يطابق: عندي رطلٌ زيتين، وزيتًا، فإنْ كان تمييز المفرد غير جنسٍ، يجب جمعه، نحو: عندي قنطارٌ أثوابًا، وإنَّما وجب الإفراد في الجنس؛ لأنَّ اسم الجنس يدلُّ على الحقيقة؛ فلذا أغنى عن التَّثنية والجمع، وأمَّا المفرد، فلا دلالة فيه على الجنس، فهو يدلُّ على المفرد حسْب، ولدلالته على المفرد دون الجنس؛ عُدِل عن المفرد إلى ما يدلُّ على الجنس[113]، وذكره في شرح الوافية بطريقة مختصرةٍ، فرأى أنَّ تمييز غير العدد إنْ كان من أسماء الأجناس، التي لا واحد لها، نحو: عسلٍ، وزيتٍ، وجب إفراد التَّمييز؛ لأنَّه لا تصلح تثنيته ولا جمعه؛ لفقدان شرط ذلك، فإنْ قصدت الأنواع ثنَّيت وجمعت على حسب المعنى، وإنْ كان التَّمييز جنسًا ممَّا يتميز أفراده، نحو كتاب، جمعت التَّمييز، فتقول: عندي قنطارٌ كتبًا[114]، وإنْ كان التَّمييز صفةً، وجب مطابقته المميَّز، نحو: لله درُّه فارسًا، ولله درُّهما فارسين، ولله درُّهم فرسانًا[115].

وفصَّل ابن مالكٍ في مميَّز الجملة، متى يكون مفردًا، ومتى يجوز جمعه، فإنِ اتَّحد التَّمييز مع المميَّز معنى، وجب مطابقة التَّمييز للمميَّز، تقول: كرُم زيدٌ رجلًا، والزيدان رجلين، والزَّيدون رجالًا، وكذا يجب المطابقة إذا

لم يتَّحدا، أي كان التَّمييز لمتعلِّق المميَّز، نحو: كرم زيدٌ وجهًا، وحسن الزيدان وجهين، وحسن الزيدون وجوهًا، ويلزم الإفراد إذا كان معنى التَّمييز مفردًا، كقولنا في أبناء رجلٍ واحدٍ: طاب الزَّيدون أصلًا، ويجب الإفراد أيضًا إذا لم تقصد اختلاف أنواع المصدر، نحو: زكاء الأتقياء سعيًا، ويجوز المطابقة إذا قُصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محالِّه، نحو: تفاوت النَّاس أذهانًا، والتمييز الذي لم يتَّحد مع المميَّز في المعنى وكان بعد جمعٍ يختار فيه الإفراد، شرط ألا يوقِع في لبسٍ، نحو قوله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفسًا)، وإنَّما كان الإفراد هنا أولى من الجمع؛ لأنَّه أخفُّ، والجمعيَّة مفهومة ممَّا قبله، فأشبه تمييز عشرين واخواته، فإنْ أوقع الإفراد في اللَّبس، وجب المطابقة، نحو: كرم الزيدون آباءً، بمعنى ما أكرمهم آباءً، وإنَّما أُوجِب كون التمييز هنا جمعًا؛ لأنَّه لو أفرد لتُوُهِّم أنَّ المقصود كون أبيهم واحدًا موصوفًا بالكرم[116].

ورأى ابن يعيش اليمنيُّ أنَّ اشتراط الإفراد في التَّمييز غير ملزمٍ، بل هنا تفصيلٌ، فإنْ كان التَّمييز معدودًا أو في حكم المعدود كان التَّمييز مفردًا، إلا في تمييز الآحاد، تقول: عندي عشرون درهمًا، وإنْ كان التَّمييز غير معدودٍ ولا في حكم المعدود جاز تثنيته وجمعه[117].

وأوجب ابن فلاحٍ إفراد التَّمييز إذا كان واقعًا بعد الأعداد؛ لأنَّ العدد قد دلَّ على الكَمِّيَّة، ولم يبق إلا معرفة نوع المميَّز، وهذا يصلح بالواحد، أمَّا التَّمييز الواقع بعد غير الأعداد، فإنْ كان التَّمييز جنسًا، فإنَّه يفرد إذا قصِد معرفة الحقيقة، نحو: حسُن زيدٌ تمرًا، وثلاثة أرطالٍ تمرًا، وإنَّا كان التَّمييز إذا كان جنسًا؛ لأنَّ لفظه يدلُّ على الحقيقة المغنية عن التَّثنية والجمع، فإنْ قصد إلى الأنواع ثنِّي، وجمع؛ ليدلَّ على المتنوِّع، نحو: ثلاثة أرطالٍ زيوتًا، إذا كان من أنواعٍ مختلفةٍ، وإنْ لم يكن التَّمييز جنسًا، فإنَّه يطابق ما قصِد من مثنًّى وجمعٍ، نحو: حسن زيدٌ دارًا، ودارين، وديارًا، وطابق التَّمييز المميَّز إذا كان التَّمييز غير جنسٍ؛ لأنَّه يدلُّ على المفرد دون التثنية والجمع، فإنْ أردنا التثنية والجمع، فلا بدَّ من لفظٍ يدل عليهما[118].

ويرى أبو حيَّانٍ أنَّ التَّمييز إذا كان موافقًا لما قبله في المعنى، طابق المميَّز، نحو: كرُم الزَّيدون رجالًا، وإنْ كان مخالفًا له في المعنى ومفردًا لمدلولٍ، لزم إفراد التَّمييز، نحو قولك في أبناء رجلٍ واحدٍ: كرُم بنو فلانٍ أبًا، وقولك: زكاء الأتقياء منقبًا، وهذا إذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف محالِّه، وإنْ كان مخالفًا له في المعنى، وكان مختلف المدلول، فإنْ أوقع لبسًا وجبت مطابقة التَّمييز للميَّز، نحو: كرُم الزَّيدون آباءً، وأنت تقصد كرُم آباء الزَّيدِين، فلو قلت: كرُم الزَّيدون أبًا، لأوهم أنَّ لهم أبٌ واحدٌ موصوفٌ بالكرم، وإنْ لو يوقع في لبسٍ، جاز الإفراد والجمع، والإفراد أولى، نحو قوله تعالى: چ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ چ[119]، إذ من المعلوم أنَّ لكلِّ واحدةٍ منهنَّ نفسًا، وأنَّهن لسن مشتركاتٍ في نفسٍ واحدةٍ، ويجوز: طبن أنفسًا[120].

وحاصل هذا التَّقسيم في مطابقة التَّمييز للمميَّز أو مخالفته له ما يأتي:

إنْ كان التَّمييز عين المميَّز وجبت المطابقة بينهما، وإنْ كان التَّمييز غير المميَّز وجبت المطابقة في حالتين، وامتنعت في حالتين، وترجَّح تركها في حالةٍ، أمَّا حالتا وجوب المطابقة فهما: الأولى: أنْ يكون التَّمييز جنسًا، وقُصِد إلى اختلاف أنواعه، نحو: خسر الأشقياء أعمالًا، والثَّانية: أنْ يكون التَّمييز غير جنسٍ وخيف اللَّبس، نحو: نظُف زيدٌ أثوابًا، ومعنى المطابقة هنا مطابقة الواقع، لا مطابقة الاسم قبله؛ لأنَّه واحدٌ، وأمَّا حالتا وجوب المخالفة، فهما: الأولى: أنْ يكون معنى التَّمييز في الواقع واحدًا، نحو: كرم الزَّيدون أبًا، إذا كان

أبوهم واحدًا، والثَّانية: أنْ يكون التَّمييز جنسًا، ولم يُقصد اختلاف انواعه، نحو: الأتقياء جادوا سعيًا، أمَّا ما يترجَّح فيها ترك المطابقة فذلك إنْ لم يُخف اللَّبس، نحو: حسُن الزيدان والزَّيدون وجهًا[121].

وتابع ابن عقيلٍ ابنَ مالكٍ في تفصيل متى يكون التَّمييز مفردًا؟ ومتى يكون جمعًا؟[122].

أمَّا تمييز العدد، فإنَّه يلتزم الإفراد، أورد هذا الشَّلوبين في التَّوطئة[123]، ويرى ابن الحاجب أنَّ تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفردًا منصوبًا[124]، وإنَّما كان مفردًا؛ لأنَّه إنَّما جاء ليبيّن الذَّات، وهو يحصل بالمفرد، كما يحصل بالجمع، والمفرد أخفُّ من الجمع[125]، وقرَّر ابن مالكٍ أنَّ تمييز العدد ما بين عشرة ومائةٍ مفردٌ منصوبٌ[126].

وذكر أبو حيَّانٍ أنَّ تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين يكون مفردًا منصوبًا، ونقل عن الفرَّاء أنَّه يُجيز جمع التَّمييز بعد العدد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين، فتقول: أحد عشر رجالًا[127]، ولا يجيز ذلك المبرِّد؛ لأنَّك إذا قلت " عشرون " فقد أتيت بالعدد، فلم يحتجْ إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس[128]، وذكر المراديُّ أنَّ مميَّز العقود وما بينها لا يجمع وهذا هو مذهب الجمهور، ومثله تمييز العدد المركَّب من أحد عشر إلى تسعة عشر، ونقل إجازة الفرَّاء جمعه، فتقول عشرون رجالًا[129].

التَّرجيح:

يظهر للبحث صحَّة تعقُّب ابن هطيلٍ؛ لأنَّ التَّمييز نوعان: جمعٌ ومفردٌ[130]، فلا يكون مفردًا دائمًا، بل يكون مفردًا في حالاتٍ، وفي أخرى يجب مطابقة المميَّز، أمَّا ما ذهب إليه ابن بابشاذٍ ومن تبعه من وجوب إفراد التَّمييز، فمردودٌ بمجيء التَّمييز غير مفردٍ في كلام العرب، وقد تعقَّب الإمام يحيى ابن بابشاذٍ في اشتراطه الإفراد في التَّمييز بأنَّه لا حاجة في هذا الشَّرط؛ لورود التَّمييز جمعًا، نحو قوله تعالى: چ گ گ چ[131]، فلا حاجة لهذا الشَّرط[132]. ولو احترز ابن بابشاذٍ في شروط التَّمييز بإيراد لفظة " غالبًا " لسلم من تعقُّب ابن هطيلٍ، والإمام يحيى.

وقد تسامح ابن هطيلٍ مع قول ابن بابشاذٍ في شروط التَّمييز: ((للجنس))[133]، فقال: ((هذا باعتبار الأكثر، وإلا فقد يكون غيرَ جنسٍ، نحو: " لله درُّه فارسًا "، وغير ذلك))[134]، فلو تسامح معه في شرط التَّمييز بأنَّه مفردٌ، فقال: على الأكثر؛ لأنَّه قد يكون غير مفردٍ.

المسألة الثَّانية: اشتراط ابن بابشاذٍ في التمييز أنْ يكون مقدَّرًا بـ " مِنْ ":

نصُّ ابن هطيلٍ: قال ابن هطيلٍ: ((وهذا أيضًا غير مطَّردٍ، ألا ترى أنَّك تقول: " طاب زيدٌ أبوين "، ولا يتقدَّر بـ " مِنْ "))[135].

تحرير المسالة:

أوجب ابن جنِّي معنى " مِنْ " في جميع التَّمييز[136]، وإنَّما احتيج إلى تقدير " مِنْ " في التَّمييز؛ ليكون فرقًا بينه وبين الحال، ولذا لا تقدَّر مع تمييز العدد؛ لأنَّه لا يحسن فيه الحال، فلم يقع فيه إشكالٌ، فلم يحتجْ إلى تقدير " مِنْ "، على أنَّ بعض النُّحاة يردُّه إلى الجمع بالألف واللام، فيكون تقدير الكلام: عندي عشرون من الدَّراهم، فيجوز دخول " مِنْ " عليه[137].

وتبع ابنُ معطي ابنَ جنِّي، ورأى أنَّ التَّمييز مقدَّرٌ بـ " مِنْ "[138]، وتعقَّبه ابن إيازٍ، ورأى أنَّ إطلاق تقدير " مِنْ " في التَّمييز فيه نظرٌ؛ لإنَّه لا يصحُّ تقديرها في قولنا: طاب زيدٌ نفسًا، وذكر أنَّ ابن معطي متابعٌ لابن جنِّي في قوله هذا[139]، ويرى ابن مالكٍ أنَّ كلَّ اسمٍ منصوبٍ على التَّمييز فيه معنى " مِنْ "، لكنَّ بعضها لا

يصلح لمباشرتها، كما أنَّ الظَّرف فيه معنى " في " لكنَّ بعض الظُّروف لا يصلح لمباشرتها، وجعل علامة ما لا يصلح معه تقدير " مِنْ " وقوعه تمييزًا للعدد، نحو: أحد عشر درهمًا، وكونه فاعلًا في المعنى، نحو: طاب زيدٌ نفسًا [140]، وذكر في شرح التَّسهيل أنَّ التَّمييز يجوز إظهار " مِنْ " معه، إذا لم يكن تمييزًا للعدد، أو تمييزًا لما هو فاعلٌ في المعنى[141]، ومعنى مقدَّرٌ بـ " مِن " أنَّه يفيد معناها، وليس أنَّها مقدَّرةٌ في نظم الكلام، إذا لا يصلح تقديرها في بعض الكلام[142].

ويرى ابن القوَّاس أنَّ تقدير " مِنْ " مع التَّمييز يكون غالبًا، ولا يقدَّر بها إلا في تمييز المفرد، وتقديرها فيه واجبٌ، وإنَّما قُدِّر بها؛ لأنَّ الغرض من التَّمييز البيان، والبيان أحد معاني حرف الجرِّ " مِنْ "[143]، وأوجب ابن فلاح تقدير " مِنْ " في جميع التَّمييز، إلا ما كان فاعلًا في المعنى، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، فهذا لا تقدَّر فيه، ويحتَمَل تقديرها فيه على معنى تقدير الجهة التي نسب الطِّيب إلى زيد منها، وإنَّما أوجب تقدير " مِنْ " في التَّمييز؛ لأنَّه اسم جنسٍ، والحرف الدَّال على الجنس " مِنْ "، وهي في أصلها تدل على التَّبعيض، والجنس هو الذي يتبعَّض[144].

وجعل الإمام يحيى من أحكام التَّمييز أنْ يكون مقدَّرًا بـ " مِنْ "؛ لدلالتها على الجنسيَّة[145]، وهو بذا تابع ابن بابشاذٍ في هذا الرَّأي.

ويرى السُّيوطيُّ أنَّ كلَّ تمييزٍ يجوز إظهار " مِنْ " معه، ويستثنى من هذا ما يأتي:

الأوَّل: تمييز العدد، فلا يقال: عندي عشرون من درهمٍ، فإنْ خرج عن التَّمييز، وعرِّف بـ " ال " التَّعريف فإنَّه يجوز تقدير " مِنْ " فيه، نحو: عشرون من الدَّراهم.

الثَّاني: تمييز أفعل التَّفضيل، نحو: زيدٌ أكثر مالًا، فلا يقال: زيدٌ أكثر من مالٍ.

الثَّالث: التَّمييز الواقع بعد " نِعْم " و " بئس "، فلا يقال في نعم رجلًا: نعم من رجلٍ.

الرَّابع: التَّمييز المنقول عن الفاعل والمفعول، فلا يقال: طاب زيدٌ من نفسٍ، ولا فجَّرنا الأرض من عيونٍ[146].

التَّرجيح:

يرى البحث صحَّة تعقُّب ابن هطيلٍ؛ لأنَّ إطلاق تقدير " مِنْ " في التَّمييز فيه نظرٌ؛ لأنَّ بعض المواضع لا يصلح تقديرها فيه، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، فلا يجوز أنْ تقول: طاب زيدٌ منْ نفسٍ، وإنَّما يستقيم تقديرها في تمييز المقادير، وما أشبهها[147]، وانتقد أبو حيَّانٍ اشتراط تقدير " مِنْ "في التَّمييز، وذكر أنَّ التَّمييز المنقول من الفاعل والمنقول من المفعول ليس فيه معنى " مِنْ " الجنسيَّة[148]، وهذا التَّقييد من ابن بابشاذٍ بتقدير " مِنْ " في التَّمييز يردُ عليه اعتراض ابن هطيلٍ؛ لأنَّ النُّحاة حدُّوا التَّمييز ولم يذكروا هذا القيد بمعنى " مِنْ "، وهذا القيد لا يشمل إلا أحد قسمَي التَّمييز، وأخرج غيره منه[149].

المسألة الثَّالثة: اشتراط ابن بابشاذٍ في التمييز أنْ يكون مفسِّرًا لعددٍ أو مقدارٍ:

نصُّ ابن هطيلٍ: قال ابن هطيلٍ: ((وهذا أيضًا لا يجب، ولكنَّه يكثر في المفرد))[150].

أوضح الزَّمخشريُّ أنَّ التمييز يفسِّر جملةً أو مفردًا[151]. وقرَّر ابن الحاجب أنَّ التَّمييز يرفع الإبهام عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ، فالمذكورة مفردٌ مقدارٌ غالبًا، وهي إمَّا عددٌ، أو شبهه، والمذكور نسبةٌ في جملةٍ، أو ما ضاهاها[152]، وذكر الرَّضي أنَّ التَّمييز على ضربين: أوَّلهما ما يرفع الإبهام عن ذاتٍ مذكورةٍ، والثَّاني: ما يرفع الإبهام عن ذاتٍ مقدَّرةٍ، فما يرفع الإبهام عن ذاتٍ مذكورةٍ لا يكون إلا عن مفردٍ، وهذا المفرد إمَّا مقدارٌ،

وهو الغالب، وإمَّا غير مقدارٍ، والمقادير هي ما يقدَّر بها الشَّيء، وهي الأعداد والمكاييل والأوزان والممسوح، وغير المقدار: كل فرعٍ حصل له بالتَّفريع اسمٌ خاصٌّ يليه أصله، ويصحُّ إطلاق الأصل عليه، نحو: خاتم حديدًا[153].

ويرى ابن مالكٍ أنَّ التمييز يفسِّر إمَّا جملةً، وإمَّا مفردًا عددًا، أو مفهم مقدارٍ، أو مثليَّةٍ أو غيريَّةٍ، أو تعجُّبٍ[154]، وذكر في شرح الكافية الشَّافية أنَّ التَّمييز يكثر وقوعه بعد العدد والكيل والوزن والمساحة؛ لأنَّ الغرض من التَّمييز رفع الإبهام، والإبهام بعد هذه أكثر من غيرها، فوقع التَّمييز بعدها أكثر من غيرها، والعدد من بينها أولى به لوجهين: أحدهما: أنَّ العدد قد يميَّز بالكيل والوزن والمساحة، نحو: عشرين مُدًّا، وثلاثين رِطلًا، وأربعين شبرًا، وثانيهما: أنَّ مميِّز العدد واجبٌ نصبه، لكْ مميِّز الكيل والوزن والمساحة لا يجب نصبه، بل يجوز نصبه كما يجوز جرُّه بالإضافة[155].

وأوضح ابن القوَّاس أنَّ التمييز في الأصل تفسيرٌ للعدد؛ لأنَّ لفظ العدد لما كان بوضعه مبهمًا احتاج إلى ما يرفع إبهامه، ويجري مجرى الأعداد الكيل والوزن والمساحة، فهي تحتاج أيضًا إلى تبيين كمِّيَّات المقادير، أمَّا غيرها فمحمولٌ على العدد[156].

ويرى ابن النَّاظم أنَّ التَّمييز على ضربين: الأوَّل: ما يفسِّر اسمًا قبله، وهو ما دلَّ على مقدارٍ أو شبهه، والمقدار إمَّا عددٌ، أو وزنٌ، أو كيلٌ، أو مساحةٌ، وشبه المقدار: فنحو: ذنوبٌ ماءً، وراقودٌ خلًّا، وخاتمٌ حديدًا، والثَّاني من أنواع التَّمييز: ما فسَّر إجمالًا في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وزرعت الحديقة أشجارًا[157].

وقسَّم أبو حيَّانٍ التَّمييز قسمين: الأوَّل: ما ينتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلًا في الإسناد، والثَّاني: المنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلًا في جزءٍ من الكلام، وهو الاسم[158]، وفعل مثله الشَّاطبيُّ، فقسَّم التَّمييز قسمين: الأوَّل: ما فسَّر جملةً، وهو ما انتصب عن تمام الكلام، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، والثَّاني: ما فسَّر اسمًا، نحو: شبرٌ أرضًا[159].

وخالف الإمامُ يحيى ابنَ بابشاذٍ في جعله التَّمييز مفسِّرًا لعددٍ أو مقدارٍ، فرأى أنَّه يفسِّر المفرد، والجملة، فالمفرد نحو: عشرون درهمًا، وإنَّما جُعِل هذا تمييزًا للمفرد؛ لأنَّ الإبهام حاصل في المفرد، وما يفسِّر جملةً، نحو: طاب زيدٌ نفسًا[160].

التَّرجيح:

يرى الباحث صحَّة تعقُّب ابن هطيلٍ، فالتَّمييز يفسِّر مفردًا وجملةً كما ذكر ذلك النَّحويُّون فيما أورده البحث، وإنْ كان الأكثر انتصاب التَّمييز بعد المقادير[161]، ولو أنَّ ابن بابشاذٍ احترز بعد إيراده أنَّ التَّمييز يفسِّر عددًا ومقدارًا، فقال: غالبًا، أو في الأكثر، لسلم من تعقُّب ابن هطيلٍ.

نتائج البحث:

وفي خاتمة البحث هذه أهم النتائج:

1- أظهر البحث حرص ابن هطيلٍ على تعقُّب ابن بابشاذٍ، وتتبعُّ أقواله، وإبداء الخلل فيها.
2- في بعض المسائل التي تعقَّب فيها ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ كان قول ابن بابشاذٍ فيها هو الصَّواب.
3- بعض المسائل التي تعقَّب فيها ابن هطيلٍ ابن بابشاذٍ كان الخلاف فيها لفظيًّا.
4- بعض المواضع تسامح فيها ابن هطيلٍ مع ابن بابشاذٍ، ولم يبدِ تعقُّبًا.

5- أحيانًا يذكر ابن هطيلٍ عذرًا لابن بابشاذٍ، وفي موضعٍ يشابهه يتعقَّبه، كما فعل في مسألة التَّمييز.

6- أحيانًا يكون لابن بابشاذ في المسألة قولان، أحدهما في المقدِّمة المحسبة، والآخر في شرح جمل الزَّجَّاجي، فلو اطَّلع عليهما ابن هطيلٍ لما تعقَّب ابن بابشاذ.

7- تنوعَّت عبارات ابن هطيلٍ في تعقُّبه ابن بابشاذ، فأحيانًا يكون معتدلًا في تعقُّبه، فيقول: (فيه نظر)، أو (ويرد عليه) وأحيانًا يذكر عبارة فيها تحاملٌ على ابن بابشاذ، فيقول: (في قوله ركَّةٌ).

8- متابعة ابن هطيلٍ ابن الحاجب في ردِّه على ابن بابشاذٍ، ويظهر ذلك من كثرة نقله آراء ابن الحاجب، ومتابعته له.

المصادر والمراجع

أوَّلًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المراجع والمصادر المطبوعة:

- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة د. رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418هـ - 1998م.
- إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالكٍ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمَّد بن قيِّم الجوزيَّة (ت 767هـ)، تحقيق محمود نصَّار، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1425هـ - 2004م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر مُحَمَّد بن السري المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1417هـ - 1996م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو بن الحاجب(646هـ) تحقيق د. إبراهيم محمَّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط 1، 1425هـ - 2005م.
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوَّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1413هـ- 1993م.
- البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن أبي الرَّبيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت 688هـ)، تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثُّبيتيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1407هـ - 1986م.
- البهجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة، لجلال الدِّن السُّيوطي (ت 911هـ)، تحقيق د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، مؤسَّسة البصائر للدِّراسات والنَّشر، بغداد، ط 1، 1441هـ - 2020م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب

بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- التَّبصرة والتَّذكرة، لأبي محمَّدٍ عبد الله بن عليّ الصَّيمريُ (من نحاة القرن الرَّابع الهجري)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي، جامعة أمَّ القرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط 1، 1402هـ. 1982م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرِّياض، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط 1، 1429هـ-2008م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمَّد بدر الدِّين بن أبي بكرٍ الدَّماميُّ (ت 827هـ)، تحقيق د. محمَّد بن عبد الرَّحمن المفدَّى، ط 3، 1426هـ -2005م.
- تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي (ت 1300هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ 1 - 8: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ 9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط 1، من 1979 - 2000 م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1422هـ -2001م.
- التوطئة، لأبي عليٍّ الشلوبيني (ت 645هـ)، تحقيق د. يوسف أحمد المطوّع.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالكٍ، لمحمَّد بن مصطفى الخضري (ت 1287هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشِّيخ محمَّد البقاعيّ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ط 1، 1424هـ - 2003م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، لمحمَّد بن علي الصَّبَّان (ت 1206هـ)، تحقيق طه عبد الرَّؤوف سعيد، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة.
- حاشية يس العليمي على شرح التَّصريح على التَّوضيح، ليس بن زين الدِّين العليمي (ت 1061هـ)، صُحِّحت هذه الطَّبعة بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.
- الحاصر لفوائد مقدِّمة طاهر في علم حقائق الإعراب، للإمام يحيى بن حمزة (ت 749هـ)، تحقيق د. محمَّد صلاح الدِّين حنطاية، مركز عبادي للدِّراسات والنَّشر، صنعاء، الجمهوريَّة اليمنيَّة، ط 1، 1428هـ - 2007م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (ت 926هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط 1، 1411هـ-1991م.
- شرح ألفيَّة ابن معطي، لابن القوَّاس الموصلي (ت 696هـ)، تحقيق د. علي موسى الشَّوملي، مكتبة الخريجي، ط 1، 1405هـ- 1985م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1400 هـ - 1980 م.
- شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، لبدر الدِّين مُحَمَّد بن الإمام ابن مالك (ت 686هـ)، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1420هـ - 2000م.
- شرح التَّسهيل المسمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحبُّ الدِّين محمَّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تحقيق د. علي محمَّد فاخر وآخرين، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ط 1، 1428هـ - 2007م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السَّيِّد، و د. محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتَّوزيع والإعلان، ط 1، 1410هـ - 1990م.
- شرح التَّصريح على التَّوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1421هـ -2000م.
- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق علي محمَّد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1420هـ - 2000م.
- شرح اللُّمحة البدريَّة، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق د. هادي نهر، دار اليازوري العلميَّة للنَّشر والتَّوزيع، عمَّان، الأردن.
- شرح المفصَّل للزَّمخشري، لموفَّق الدِّين ابن يعيش (ت 643هـ) قدَّم له ووضع هوامشه د. إميل يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ - 2001م.
- شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير، لأبي علي الشَّلوبيني (ت 645هـ)، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسَّسة الرِّسالة، ط 2، 1414هـ - 1994م.
- شرح المقدِّمة الكافية في علم الإعراب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرَّمة، ط 1، 1418هـ - 1997م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد ابن بابشاذ (ت 469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت
- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو الحاجب (ت 646هـ) تحقيق د. موسى بنَّاي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، العراق، 1400هـ - 1980م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد،

المكتبة التجارية الكبرى، ط 1، 1383 هـ - 1963م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573هـ)، تحقيق د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدِّين الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق د إميل بديع يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1419هـ - 1998م.
- الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين البغدادي المعروف بالنِّيلي (ت: القرن السَّابع الهجري)، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميَّة، جامعة أمِّ القرى، 1420هـ.
- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لجمال الدين علي بن مُحَمَّد بن هطيل(ت812هـ)، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمَّان، الأردن، ط 1، 1428هـ- 2008م.
- الغرَّة في شرح اللُّمع، منْ أوَّل باب " إنَّ" وأحواتها إلى آخر باب العطف، مع دراسة فكره النَّحويّ، لأبي محمَّد سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان (ت 569هـ)، تحقيق د. فريد بن عبد العزيز الزَّامل السُّليم، دار التَّدمريَّة، الرِّياض، ط 1، 1432هـ - 2011م.
- الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، ابن الخبَّاز (ت 639هـ)، تحقيق حامد محمَّد العبدلي، دار الأنبار، 1991م.
- الفصول الخمسون، لزين الدِّين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت 628هـ)، تحقيق محمود محمَّد الطَّناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني(ت442هـ)، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1422هـ - 2002م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 8، 1426 هـ - 2005 م.
- كافية ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب(ت646هـ) أعده جماعة من العلماء، مكتبة البشرى، كراتشي باكستان، ط 1، 1429هـ - 2008م.
- كتاب التعريفات، لعلي بن مُحَمَّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تحقيق ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط 1، 1403هـ -1983م.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد السَّيِّد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطِّباعة والنَّشر، بيروت.

- كشف المشكل في النَّحو، لأبي الحسن علي بن سليمان البكيلي، الملقَّب بالحيدرة اليمني(ت599هـ)، قرأه وعلَّق عليه د. يحيى مراد، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1424هـ - 2004م.
- الكُناش في النَّحو والتَّصريف، لأبي الفداء الملك إسماعيل بن علي الأيُّوبي (ت 732هـ) تحقيق د. جودة مبروك محمَّد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2، 1426هـ - 2005م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1416هـ - 1995م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنَّشر والتَّوزيع.
- المحصول في شرح الفصول، لأبي محمَّدٍ، الحسين بن بدرٍ بن إيازٍ (ت 681هـ)، تحقيق محمَّد صفوت، مكتبة عامر العوفي، القاهرة، 1424هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب (ت 567هـ)، تحقيق علي حيدر.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدِّين ابن عقيل(769هـ)، تحقيق د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،1400 - 1980م.
- المستوفى في النَّحو، لأبي سعدٍ علي بن مسعودٍ بن محمود بن الحكم الفرخان (ت منتصف القرن السادس الهجري على التَّقريب)، تحقيق د. محمَّد بدوي المختون، دار الثقافة العربيَّة، القاهرة، 1407هـ - 1987م.
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1408 هـ - 1988 م.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993.
- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيُّ (ت 790هـ)، تحقيق د. محمَّد إبراهيم البنا، ود. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكة المكرَّمة، ط 1، 1428هـ - 2007م.
- المقرَّب، لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق أحمد عبد السَّتَّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، 1392هـ - 1972م.
- نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليُّ (ت 581هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد

معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيوت، ط 1، 1412هـ - 1992م.

- النَّجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن عليّ بن محمَّد بن أبي القاسم (ت 849هـ)، تحقيق د. محمَّد جمعة حسن نبعة، مؤسَّسة الإمام زيد بن عليٍّ الثَّقافيَّة، ط 1، 1424هـ 2004م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مكتبة الرِّسالة، 1413هـ - 1992م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية.

- شرح كتاب جمل الزَّجَّاجي، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراة، للطالب حسين علي لفتة السَّعدي، كليَّة الآداب، جامعة بغداد، 2003م.
- المحيط المجموع في الأصول والفروع، لسابق الدِّين محمَّد بن علي بن يعيش الصَّنعانيُّ (ت 680هـ)، الجزء الثَّاني، تحقيق ودراسة مؤمن بن صبري غنَّام، رسالة ماجستير، كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة، جامعة أمِّ القرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1413هـ - 1993م.
- معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، علي بن سليمان ابن هطيل(ت812هـ) دراسة وتحقيق علي قائد عبده سنان، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 1423هـت – 2002م.
- المغني في النحو لابن فلاح اليمني(ت680هـ) من أوَّل المنصوبات- نهاية التوابع، تحقيقًا ودراسةً، رسالة دكتوراه، للطالب محمَّد بن أحمد مهدلي النَّهاري، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلاميَّة، كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة بالرِّياض، 1427هـ-1428هـ.

---

[1]) **الحكم والمحيط الأعظم لابن سيده 243/1.**

[2]) **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني 4685/7.**

3) لسان العرب لابن منظورٍ 619/1.

4) المصدر نفسه.

5) القاموس المحيط للفيروز آبادي 117، وتاج العروس للزُّبيديّ 410/3-411.

6) تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي 7248.

7) المصدر نفسه.

8) معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي 136/1.

9) الحكم والمحيط الأعظم لابن سيده 13/8.

10) ينظر: مقاييس اللُّغة لأحمد بن فارس 260/3.

11) التَّعريفات للجرجانيّ 166.

12) المصدر نفسه.

13) المصدر نفسه.

14) الحدود الأنيقة والتَّعريفات الدَّقيقة لزكريَّا الأنصاريّ 71-72.

15) شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 306/2.

16) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 342.

17) ينظر: اللُّمع لابن جنّي 48.

18) ينظر: الفوائد والقواعد للثمانينيّ 289.

19) ينظر: كشف المشكل للحيدرة اليمنيّ 122.

20) ينظر: الكافية لابن الحاجب 66، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب 214.

21) ينظر: شرح الكافية للرَّضي 12/2.

22) ينظر: ارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 1389/3.

23) ينظر: شرح ألفيَّة ابن معطي لابن القوَّاس 539/1.

24) ينظر: معونة الطَّالب لابن هطيلٍ 80.

25) ينظر: النَّجم الثَّاقب للإمام المهدي 396/1.
26) ينظر: الصَّفوة الصَّفيّة للنّيليّ 460/1.
27) ينظر: شرح قطر النَّدى لابن هشامٍ 229.
28) ينظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالكٍ 302/1.
29) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 200/2.
30) ينظر" شرح ابن النَّاظم على ألفيّة ابن مالك 200.
31) ينظر: أوضح المسالك لابن هشامٍ 231/2، وشرح اللُّمحة البدريَّة، لابن هشام الأنصاري 161/2.
32) ينظر: شرح ابن عقيلٍ 191/2.
33) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 306/2، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 81.
34) ينظر: همع الهوامع للسُّيوطيّ 136/3.
35) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيَّان 250/7.
36) ينظر: المقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 287/3.
37) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش 1892/4 – 1893.
38) ينظر: حاشية يس العليمي على شرح التَّصريح على التَّوضيح، 337/1.
39) ينظر: المقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 289/3–290.
40) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 396/1.
41) ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك184/2.
42) ينظر: التذييل والتَّكميل لأبي حيَّانٍ 250/7.
43) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذٍ 308/2.
44) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 343.
45) ينظر: اللُّمع لابن جنّي 50، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنيّ 115، والغرَّة المخفيَّة لابن الخبَّاز 281–282، والمغني لابن فلاح اليمنيّ من أول باب المنصوبات حتى نهاية التَّوابع 337– 338، وشرح ألفيَّة ابن معطي لابن القوَّاس 583/1–584، وشرح الكافية للرَّضي 31/2–32، والصَّفوة الصَّفيَّة للنّيليّ 517/1–518، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 1383/4–1384، والحاصر للإمام يحيى بن حمزة 353، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام 204–208، والمقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 269/3–270، وهمع الهوامع للسُّيوطيّ 131/3–132.
46) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطٍ 192.
47) ينظر: الكافية لابن الحاجب 67.
48) شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 312/2.
49) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 350.
50) شرح الكافية للرَّضي 69/2.
51) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 90.
52) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 312/2–313، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 90.
53) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للسِّيد البطليوسي 136.
54) ينظر: الغرَّة في شرح اللُّمع، لابن الدَّهَّان، 381.
55) ينظر: نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهيليُّ 304.
56) ينظر: كشف المشكل للحيدرة اليمنيّ 127.
57) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ 285/1.
58) ينظر: التوطئة للشَّلوبين 212.
59) ينظر: المستوفى في النَّحو لعليّ الفرخان 280/1.
60) ينظر: المقرَّب لابن عصفورٍ 151/1.
61) المغني لابن فلاح اليمني، من أوَّل المنصوبات إلى باب التَّوابع 360.
62) ينظر: النَّجم الثَّاقب للإمام المهدي 429/1.
63) ينظر: الكافية لابن الحاجب 71.
64) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 509.
65) ينظر: الكناش في النَّحو لأبي الفداء 124/1.
66) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 322/2.
67) ينظر: شرح الكافية للرَّضي 69/2–70.
68) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القوَّاس 555.
69) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان 10/9، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 1557/3.
70) ينظر: أوضح المسالك لابن هشامٍ 296/2.
71) ينظر: إرشاد السَّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالكٍ لابن قيّم الجوزيَّة 600/1–601.
72) ينظر: النَّجم الثاقب للإمام المهدي 429/1.
73) ينظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالكٍ 328/1.

74) ينظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالكٍ 328/1–329، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 1557/3، وتمهيد القواعد لناظر الجيش 2247/5–2253، وهمع الهوامع للسُّيوطيّ 9/4–14.

75) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القوَّاس 555.

76) ينظر: المقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 424/3.

77) ينظر: المصدر نفسه 426/3.

78) ينظر: شرح ابن عقيلٍ 246/2.

79) البقرة 91.

80) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 350–351.

81) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 314/2، وشرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 93.

82) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 311/2.

83) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل للسَّيِّد البطليوسيّ 137.

84) ينظر: الغرَّة في شرح اللُّمع لابن الدَّهَّان 390.

85) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ 285/1.

86) ينظر: المقرَّب لابن عصفورٍ 152/1.

87) ينظر: المغني لابن فلاح اليمني، من أوَّل المنصوبات إلى باب التَّوابع 365.

88) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيلٍ 8/2.

89) ينظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح، لخالد الأزهري 572/1.

90) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيشٍ 22/2.

91) ينظر: شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير، للشَّلوبيني (، 727/2.

92) البقرة 91.

93) هود: ٧٢

94) ينظر: المستوفى للفرخان 283/1.

95) ينظر: البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن أبي الرَّبيع 514.

96) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 92–93.

97) ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالكٍ 228.

98) ينظر: المقاصد الشافية للشَّاطبيّ 426/3.

99) ينظر: شرح ابن عقيلٍ 246/2.

100) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذٍ 315/2.

101) الكهف ١٠٣

102) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 355.

103) ينظر: التبصرة والتَّذكرة للصَّيمريّ 318/1.

104) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذٍ 316/2.

105) ينظر: الغرَّة المخفيَّة لابن الخبَّاز 275.

106) ينظر: المرتجل لابن الخشَّاب 157.

107) ينظر: كشف المشكل للحيدرة اليمنيّ 132.

108) ينظر: الأصول لابن السَّرَّاج 223/1.

109) الكهف ١٠٣

110) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي لابن بابشاذ 457.

111) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيشٍ 37/2.

112) ينظر: التوطئة للشَّلوبين 316.

113) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب 351/1.

114) ينظر: شرح المقدِّمة الكافية لابن الحاجب 226.

115) المصدر نفسه 528.

116) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 384–385.

117) ينظر: المحيط المجموع في الأصول والفروع، لابن يعيش الصَّنعانيُ 145–146.

118) ينظر: المغني في النَّحو لابن فلاح، من أوَّل المنصوبات إلى نهاية التَّوابع 434–435.

119) النساء: 4.

120) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 175/3.

121) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدَّماميني 324/6–325.

122) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيلٍ 64/2.

123) ينظر: التوطئة للشّلوبين 316.

124) ينظر: الكافية لابن الحاجب 128.

125) ينظر: شرح المقدِّمة الكافية لابن الحاجب 797.

126) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 392/2

127) ينظر: ارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 741/2، والمساعد لابن عقيلٍ 68/2.

128) ينظر: المقتضب للمبرِّد 34/3.

129) ينظر: توضيح المقاصد للمراديّ 1327.

130) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ 296/1.

131) الكهف: ١٠٣.

132) ينظر: الحاصر للإمام يحيى بن حمزة 363.

133) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذٍ 315/2.

134) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 355.

135) ينظر: المصدر نفسه 356.

136) ينظر: اللمع لابن جنّي 54.

137) ينظر: البيان في شرح اللمع للشّريف الكوفيّ 229–230.

138) ينظر: الفصول لابن معطي 188.

139) ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إيازٍ 366/2.

140) ينظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالكٍ 347/1.

141) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 383/2.

142) ينظر: حاشية الصَّبان 288/2.

143) ينظر: شرح ألفيَّة ابن معطي لابن القوَّاس 573/1.

144) ينظر: المغني لابن فلاح من أول باب المنصوبات – نهاية التَّوابع 438.

145) ينظر: الحاصر للإمام يحيى بن حمزة: 363.

146) ينظر: همع الهوامع للسُّيوطيّ 67/4، والبهجة المرضيَّة للسُّيوطيّ 380/1–381.

147) ينظر: المحصول لابن إيازٍ 366/2.

148) ينظر: التَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّانٍ 206/9.

149) ينظر: المقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 530/3–531.

150) عمدة ذوي الهمم لابن هطيلٍ 356.

151) ينظر: المفصَّل للزَّمخشريّ 93.

152) ينظر: الكافية لابن الحاجب 73.

153) ينظر: شرح الكافية للرَّضي 92/2–93.

154) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالكٍ 379/2.

155) ينظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالكٍ 344–345.

156) ينظر: شرح ألفيَّة ابن معطي لابن القوّاس 572/1–573.

157) ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالكٍ 252.

158) ينظر: ارتشاف الضَّرب لأبي حيَّانٍ 1621/4.

159) ينظر: المقاصد الشَّافية للشَّاطبيّ 534/3.

160) ينظر: الحاصر للإمام يحيى بن حمزة 361–362.

161) ينظر: توضيح المقاصد للمراديّ 729/2.